

مبدأ الاستقفا في اللغة العربية

بقلم

عبد الهادي الفضلي

مدرس اللغة العربية في كلية الفقه

(النجف الاشرف)

(مستل من مجلة النجف)



طبعة الارباب في النجف الاشرف

١٣٨٧ هـ

مبدأ الاستقفا في اللغة العربية

بقلم

عبد الهادي الفضلي

مدرس اللغة العربية في كلية الفقه

(النجف الاشرف)

(مستل من مجلة النجف)



طبعة الارباب في النجف الاشرف

١٣٨٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مبدأ الاشتقاق في اللغة العربية

الشيخ عبد الهادي الفضلي
مدرس اللغة العربية في الكلية

(بين يدي البحث)

تعريف بالمسألة :

مسألة اصل الاشتقاق من اقدم المسائل التي اشار اليها وبجئها علماء اللغة العربية ، ولعل اقدم نص يشير اليها هو ماجاء في اول كتاب سيديويه - وهو اقدم كتاب نحوي وصل اليينا - حيث يقول :

« وأما الفعل فأمثلة اخذت من الفاظ احداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع ، فاما بناء ماضى : فذهب وسمع ومكث وحمد ، واما بناء مالم يقع فانه قولك آمراً : اذهب واقتل واضرب ، ونخبراً : يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب ، وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن اذا اخبرت .

فهذه الامثلة التي اخذت من لفظ احداث الاسماء ولها ابنية كثيرة - ستبين ان شاء الله - والاحداث نحو : الضرب والقتل والحمد « (١) وربما كانت هذه الكلمة التي ارسلها سيديويه دون ان يشير الى دليله في اثباتها ، نقطة الانطلاق في البحث حول المسألة .

(١) ج ١ ص ٢ ط ١ .

وقد يكون اقدم مؤلف - في حدود ما وقفت عليه - بحثها بحثاً مقارناً
بين آراء وادلة المدرستين النحويتين الاولين - مدرستي البصرة والكوفة -
هو ابو القاسم الزجاجي المتوفى ٣٣٧ في كتابه (الايضاح) .

تعريف الاشتقاق

والاشتقاق يعني « اخذ صيغة من اخرى مع اتفاقها معنى ومادة
اصلية ، وهيئة تركيب لها ، ليبدل بالثانية على معنى الاصل ، بزيادة مفيدة
لاجلها اختلفا حروفاً او هيئة ، كضارب من ضرب ، وحذِرٌ من
حذِرٍ » (١).

وبتعبير آخر : «هوان تنزع كلمة من كلمة اخرى ، على ان يكون ثم تناسب
بينهما في اللفظ والمعنى ، فن مصدر السمع - مثلاً - يشتق الفعل الماضي
سمع ، واسم الفاعل سامع ، واسم المفعول مسموع . الخ . وتكون جميع
هذه المشتقات - على ماترون - متفقة في حروفها الاصلية وفي ترتيب تلك
الحروف ، وفي المعنى الاصيلي للمصدر وهو السمع ، واختلافها إنما هو في
الصيغة فقط ، اي في صيغة الفعل الماضي وصيغة اسم الفاعل وصيغة اسم
المفعول ، الى آخر ما هناك من صيغ ، كالتي تدل على الفعل المضارع وعلى
اسم الزمان والمكان والمبالغة وامثال ذلك » (٢).

ويصطلح العلماء على هذا النوع من الاشتقاق بـ (الاشتقاق الاصغر)
تفريقاً بينه وبين الاشتقاق الاكبر الذي يعنون به : ماتحفظ فيه المادة دون الهيئة ،
كالذي يجري - مثلاً - في مادة (عقل) حيث تجعل (قلع) و (لرعق) وهكذا :

(١) السيوطي في المزهج ١ ص ٣٤٦ نقلاً عن شرح التسهيل :

(٢) المصطلحات العلمية في اللغة العربية ص ١٠ .

واختلفوا فيه - اعني الاشتقاق الاصغر - « فقال سيويوه والخليل وابو عمرو وابو الخطاب وعيسى بن عمر والاصمعي وابو زيد وابن الاعرابي والشيباني وطائفة : بعض الكلم مشتق ، وبعضه غير مشتق : وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين : كل الكلم مشتق ، ونسب ذلك الى سيويوه والزجاج » (١)

وسننتهي - في ضوء مااختره من رأي المدرسة اللغوية الحديثة - الى ان الكلم كله مشتق .

مبدأ الاشتقاق

و (مبدأ الاشتقاق) هو الكلمة التي اشتقت او اخذت منها الكلمات الأخر ، والتي تعد في رأي علماء اللغة اصل الاشتقاق ومصدره ، كمادة (ك ت ب) - مثلاً - حيث اخذ منها - في رأي بعضهم - كتب ويكتب واكتب وكتابة وكاتب ومكتوب وكتاب . . . والخ ، او كالفعل الماضي (كتَّـبَ) حيث اشتق منه - في رأي آخرين - يكتب واكتب كتابة . ، والخ : او كالمصدر (كقابة) حيث اشتق منه - في رأي آخر - كتب ويكتب واكتب : والخ .

وأخيراً : المسألة هذه من المسائل المهمة التي عني بها الكثير من العلماء من لغويين ونحويين واصوليين عناية كبيرة ، فتوفروا على دراستها وبحوثها بما اعطانا الكثير من الفوائد والنتائج العلمية .

الدراسات للمسألة

مما وقفت عليه استطيع ان اصنف الابحاث او الدراسات حول المسألة الى الدراسات الآتية :

١ - الدراسات اللغوية الخلافية : وهي تلك التي كانت تدور حول الخلاف في المسألة بين البصريين والكوفيين .

٢ - الدراسات الاصولية : واعني بها دراسات علماء اصول الفقه للمسألة ، ضمن مايعنونونه بـ (مبحث المشتق) :

٣ - الدراسات الحديثة : واريد بها ابحاث العلماء المحدثين الذين درسوا تاريخ اللغة العربية وفقهها دراسة مقارنة بين لغة العرب بلهجاتها المختلفة وبين اللغات السامية وافادوا من مناهج الغربيين والمستشرقين في ابحاثهم :

مناهج دراساتها

اما مناهج الدراسات او الابحاث حول المسألة فهي :

١ - الطريقة العقلية :

٢ - الطريقة الاستقرائية .

وقد سارت وفق الطريقة الاولى كل دراسات النحويين واللغويين الاقدمين ، والتي سميتها بـ (الدراسات اللغوية الخلافية) ، فقد اعتمدت مناهج البحث الفلسفي واصوله ، وهي - من غير شك - مناهج عقلية تعتمد على المقايسة والاستنتاج :

وكذلك أبحاث الاصوليين ودراساتهم هي الاخرى اعتمدت الطرائق العقلية في البحث ايضا تمشياً مع طبيعة علم اصول الفقه .

وبتعبير موجز : انتهى كل من الفريقين بحكم طبيعة مناهجها الى نتائج استنتاجية استخلصت وفق قواعد عقلية : منطقية وفلسفية .

اما المحدثون من علماء اللغة فقد اعتمدوا في بحثهم المسألة على الطريقة الاستقرائية وتبع الكلمة في اصولها التاريخية :

ومنى محاولتنا المقارنة بين هؤلاء الفرقاء من الباحثين للمسألة لغويين واصوليين .

نجد - كما سأوضحه فيما بعد - ان الطريقة الاستقرائية اقرب الى واقع اللغة وطبيعتها .

الاقوال في المسألة

والنتائج التي انتهت اليها تلكم الدراسات المذكورة اعلاه ، والتي نستطيع ان نطلق عليها (نظريات المسألة) او (الاقوال في المسألة) هي : ان مبدأ الاشتقاق :

- ١ - المصدر - في رأي البصريين .
- ٢ - الفعل الماضي - في رأي الكوفيين :
- ٣ - اسم المصدر - في رأي الاصوليين :
- ٤ - المادة (الحروف الاصلية للكلمة) - في رأي الاصوليين ايضاً :
- ٥ - اسماء الاعيان - في رأي المحدثين .
- ٦ - اسماء الاعيان والمعاني - في رأي المحدثين ايضاً .

ومن استعراض ومناقشة ادلة هذه الأقوال المعروضة هدا لي ان القول
الرابع الصق بمحيقة اللغة - كما سنتينه فيما يأتي - .

الفوائد من بحثها

ولستفيد من دراسة المسألة هذه في مجالين مهمين هما :

- ١ - تاريخ اللغة : حيث نتعرف من خلال نتائج الدراسة على اصول
اللغة التاريخية ومراحلها التطورية التي مرت بها :
- ٢ - الوضع : وذلك بالوقوف - في ضوء نتائج الابحاث - على
مقاييس لغوية تتبع في وضع الالفاظ من قبل المجامع اللغوية لما تدعو
الحاجة الى الوضع له من معاني تستجد .

يقول استاذنا الدكتور مصطفى جواد : « ان الاشتقاق هو العون الاكبر
والملاذ الاقرب للغة العربية اليوم في اعداد المصطلحات العلمية والفنية
والادبية ، فينبغي الاستفادة من جميع الوانه الواضحة وابوابه الواسعة » (١) ،
وقال الامير مصطفى الشهابي في كتابه (المصطلحات العلمية في اللغة
العربية في القديم والحديث) (٢) : « ان باب الاشتقاق واسع ، وان فيه
مجالا لتنمية اللغة ، ولا سيما بالمصطلحات العلمية » .

(١) مجلة الاستاذ ج ٧ ص ١١٩

(٢) ص ١٢

نوعيتها

والمسألة - في واقعها - من مسائل مايسمى بـ (فقه اللغة) وبحثها في كتب النحو ومع مسائله لايلتقي وموضوع علم النحو وهو (الاعراب) او (تكوين الجملة) كما ينصون عليه : وربما كان ذلك :

١ - استطراداً ، شأنها شأن المسائل المستطردة الاخرى التي بحثت في كتب النحو كمسألة بناء الاسم على حرفين أو ثلاثة احرف ، وكمسألة اشتقاق الاسم من السمو او السمة ومسألة اللغات (اللهجات) في الاسم ، وماشاكلها ويعلل بهذا التوجيه ما جاء من الدراسات النحوية في المراحل الاولى وقبل توضيح التمايز بين مسائل علوم اللغة تمايزاً يفرق بين فصائلها بما يبعد الاستطراد الكثير .

٢ - او خطأ بين المسائل النحوية واللغوية ، وبه يعلل كل ما كان منه في كتب النحاة المتأخرين امثال شروح الفية ابن مالك .

(الدراسات اللغوية)

اشرت الى ان الدراسات اللغوية الخلافية تنقسم الى قسمين : دراسة البصريين والتي انتهت في نتيجتها الى ان المصدر هو مبدأ الاشتقاق ، ودراسة الكوفيين والتي كانت نتيجتها ان الفعل هو مبدأ الاشتقاق .

ولسبق المدرسة البصرية ابدأ باستعراض ادلتها كما يرويها الزجاجي المتوفى ٣٣٧ هـ في كتابه (الايضاح) ، وابو البركات ابن الانباري المتوفى ٥٧٧ هـ في كتابيه (اسرار العربية) و (الانصاف) ، لانها اقدم من

ببحثها بحثاً مقارناً فيما وقفت عليه :

ادلة البصريين

استدل البصريون على ان المصدر اصل الاشتقاق بوجوده :

١ - ان المصدر اسم الفعل ، والاتفاق من الجميع قائم على ان الاسم سابق على الفعل ، ونتيجة ذلك يكون المصدر سابقاً على الفعل :

٢ - والمصدر حدث والفعل حديث عنه ، والحديث عن شيء ما متأخر في وجوده عن ذلك الشيء الذي سبق حديثاً عنه :

وهنا يسوق الزجاجي مناقشات حول سبق المصدر بصفته اسماً وعدم سبقه ، كماها تدور حول افتراض علمي لايدعم بشواهد مستقراة من كلام العرب تثبت سبق احدهما في الوجود ليكون الآخر فرعاً عليه :

والقضية - هنا - تبني على قياس منطقي من الشكل الاول - مايفهمنا تأثر هذه الدراسة بالطرق العقلية المنطقية - وهو :

المصدر اسم للفعل وكل اسم للفعل سابق على الفعل :
فالمصدر سابق على الفعل

وقد يناقش هذا الدليل - وفي ضوء المنطق ايضاً - بان الاتفاق من الجميع - المذكور في كبرى القياس - قائم افتراضاً ، والا لما وقع الخلاف وبيطلان الكبرى يبطل القياس من اساسه ، كما هو واضح .

وعد المصدر حدثاً والفعل حديثاً عنه لايتأتى الا في جملة خاصة تصاغ بشكل مقصود كقولنا : (الكتابة كتبها زيد) ، ومتى عدنا الى واقع الفعل نجده حدثاً ايضاً الا انه اسند الى فاعل بخلاف المصدر فانه يدل على

الحدث دونما اسناد ، على ان المصدر ذاته قد يستعمل حديثاً عن مسند اليه كما في قولنا (زيد علم وتقى) ، فهل يسوغ ان يقال المصدر مشتق من العلم ؟

٣ - تسميته بالمصدر

وقد علق عليه ابو البركات في (الانصاف) بقوله : « وهذا دليل لا بأس به في المسألة » ص ١٤٧ وتسميته مصدراً - فيما يظهر - من اصطلاح البصريين ، حيث نجد مصطلح (مصدر) في كتاب سيويه في اكثر من موضع امثال : « هذا باب مايكون فيه المصدر حيناً » و « مايكون من المصادر مفعولاً » وربما كانت هذه التسمية مأخوذة من واقع فهمهم للمصدر - كما يبدو - لامن واقع المصدر ليصح الاحتجاج بها . : على أننا نستطيع ان نقاب الامر فنسمي الفعل مصدراً لندرج به كما فعلوا :

٤ - وجود مصادر في اللغة العربية لا افعال لها كالرجولية والبنوة والامومة ، فلو كان المصدر مأخوذاً من الفعل لكان لكل مصدر فعل ، وحيث يظل ان يكون الفعل هو الاصل يتعين أن يكون المصدر هو الاصل . والذي يبدو لي ان الاستدلال بهذا افتراض فيه حصر الاصل في واحد من اثنين : اما المصدر واما الفعل ، وحيثما يبطل ان يكون الاصل هو الفعل يتعين أن يكون الاصل هو المصدر .. وهو افتراض لا يقوم على اساس . لان الاستقراء التاريخي لا يثبت ذلك - كما تحت - لانهم ابعده عن مجال بحثهم واستدلواهم ، ولان العقل لا يمنع وجود اصل آخر غير هذين ، وبخاصة بعد ان نعلم ان المنع العقلي - او ما يصطلح عليه بالاستحالة - لا يتم الا اذا عاد الى الجمع بين النقيضين ، واحتمال وجود اصل غير هذين لا يعود بنا الى الجمع بين نقيضين .

والملاحظة المذكورة غير تامة ، فاننا كما نجد مصادر في اللغة العربية لا افعال لها كذلك نجد افعالا لامصادر لها نحو (يذر) وفعل الامر (هب) بمعنى ظن والتي يسمونها بالافعال الجامدة نحو (ليس) (وعسى) و (نعم) (وبئس) .

٥ - وجود مصادر جارية على غير الفاظ افعالها كالكرامة والعدول وسائر المصادر السماعية :

المسألة - هنا - فيما يظهر لي مسألة قياس ، وهي لايفرق فيها بين ان نعتبر المصدر غير جار على لفظ الفعل فيكون مخالفاً للقياس او ان نعتبر الفعل غير جار على لفظ المصدر فيكون مخالفاً للقياس ، والفارق بينهما هو انسنا بان المصدر هو الاصل ، وهو انس ناشيء من افتراض مسبق : ٦ - وجود المصدر مجروفة ومعناه في جميع انواع الفعل كيف صرف مع عدم وجود معنى الفعل في المصدر .

ويعلق الزجاجي على هذا الدليل بقوله : « فهذا احسن ما قيل في هذا وادقه والطفه » (١)

وواضح ان البصريين يريدون به محتوى القاعدة الفلسفية المعروفة وهي (في الفرع ما في الاصل وزيادة) .

والقاعدة هذه ان تمت بالنسبة الى بعض امثلة المصادر وفعالها كضرب وصرَبَ فانها لاتم في مثل قام وقيام واستخرج واستخراج وكتب وكتابة فان زيادة الحروف - هنا - في جانب المصدر .

واما المعنى وهو الحدث فهو موجود في المصدر والفعل كما ذهبوا اليه ، غير ان الزمن الذي يتفرد به الفعل - كما يدعون - لاتدل عليه صيغة

الفعل وإنما يستفاد من القرائن والسياق وهما - اعني القرائن والسياق -
بفقدان اضافة الزمن الى المصدر ايضا ، فمثل قوله تعالى (يا ايها الذين
آمنوا) لادلالة في الفعل - هنا - على زمان ، وكذلك قوله تعالى (اقيموا
الصلاة) ، وانما هما للوصف والتشريع (١) ومثل قولنا (كتابتك تشبه
كتابتي) فيه اضافة الزمان الماضي الى المصدر لانه اورد في سياق اخبار
عن كتابة وقعت فيما مضى ولذا كان موضوعاً للتشبيه :

على ان القضية - كما اشرت - ليست قضية استنتاج من امثلة وضعناها
امامنا ، وانما هي قضية استقراء لتاريخ الكلمة استقراء تاماً يوقفنا على
الاصل .

٧ - قياس المصدر في دلالاته على زمان مطلق ، والفعل حيث يدل
على زمان معين ، قياسهما على المطلق والمقيد - وهما مصطلحان فلسفيان -
فكما ان المطلق اصل المقيد فكذلك المصدر اصل الفعل .

وهو - من غير شك - قياس مع الفارق - كما يقول المتكلمون -
لانه قياس عقلي خالص لا يمت الى القياس اللغوي بشيء من الصلة ، ذلك
ان القياس اللغوي يعتمد وجود اصل لغوي يقاس عليه ، كقياس موضوعات
جديدة من اسماء الآلات على وزن (فعال) لوروده في القرآن الكريم
في قوله تعالى (سم الخياط) - مثلاً - :

ومن المعلوم بالبداية ان القياس المنطقي المحض لا مجال له في اللغة :

٨ - قياسهما - اعني المصدر والفعل - على الواحد والاثنين حيث
دل المصدر على شيء واحد (وهو المعنى) ودل الفعل على شيئين (وهما

(١) بغية الاطلاع الوافي على مسألة دلالة الفعل على الزمان وعدمها يقرأ

كتاب استاذنا الجليل الدكتور ابراهيم السامرائي (الفعل زمانه وابنيته)

المعنى والزمان) - « فكما ان الواحد قبل الاثنين ، فكذلك يجب ان يكون المصدر قبل الفعل » .

وهو كسابقه منهجاً ونتيجة ، مضافاً اليه ان كلا من المصدر والفعل يدلان على الحدث والزمان - كما تقدم - .

٩ - قياسهما على الجوهر والعرض - وهما مصطلحان فلسفيان يراه بالاول منهما ما يستقل بنفسه في الوجود وبالتالي ما لا يستقل - وذلك ان المصدر اسم والاسم يستغني عن الفعل ، والفعل لا يستغني عن الاسم « وما يكون مفتقراً الى غيره ولا يقوم بنفسه اولى بان يكون فرعاً مما لا يكون مفتقراً الى غيره » .

والقضية - فيما يبدو لي - تقوم على اساس من ان الفعل حدث فلا بد له من موجد ، لانه لا بد لكل اثر من مؤثر كما هو مهبط العلية الفلسفي والاساس ذاته موجود في المصدر فانه حدث ايضاً :

وربما يقصدون من ذلك الى وجودهما في مجال استعمالهما كالفاظ وهنا ايضاً المصدر اذا قصد به جزء جملة يحتاج الى غيره فلماذا لا يكون مشتقاً من ذلك الغير ، والفعل اذا قصد به التمثيل لاجتياج ايضاً الى الاسم ١٠ - ثبوت همزة (أفعال) في المصدر مثل (اكرم اكراماً) ، وحذفها في اسم الفاعل واسم المفعول نحو (مكرم ومكرم) ، « فلما لم تحذف الهمزة من المصدر كما حذفتم مما هو مشتق منه دل على انه ليس بمشتق منه » :

ويناقش دليلهم هذا - على ضوء طريقتهم - : بان حذف الهمزة من اسم الفاعل واسم المفعول يثبت اليها فرعان كما يدعون :: اما ثبوتها في المصدر فلا يثبت انه هو الاصل وحده ، لان ثبوتها في الفعل ايضاً

يقرب انه الاصل كذلك .

وبتعبير آخر : ان ثبوت الهمزة في كل من المصدر والفعل - في ضوء استدلالهم - يخصص الاصل والاولية فيها لاعلى التعيين ، اي ان احدهما هو الاصل من غير تعيين ، ويحتاج في تعيينه باله المصدر او الفعل الى دليل آخر .

هذه هي خلاصة ادلة البصريين على اثبات ان المصدر هو اصل الاشتقاق ، عرضتها بشكل موجز ، ومبتعداً عن مناقشات النحويين الآخرين من القدامى لها بغية الاختصار والاكتفاء بما اهديته من ملاحظات حولها ، وقد اعتمدت - كما قدمت - فيها على ما ذكره كل من الزجاجي وأبي البركات ابن الانباري :

والملاحظ - هنا - ان الطابع العام لمنهج الاستدلال البصري في هذه المسألة هو المنهج الكلامي ، ويعود ذلك الى تأثيرهم الكبير بالمنطق اليوناني ومناهجه في التفكير حتى سموا به - (اهل المنطق) (١)

وربما كان - مضافاً للمنهج البصري العام - للعلماء البصريين المتأخرين عن الطبقات النحوية البصرية الاولى ، اثر كبير في صوغ هذه الادلة صوغاً فلسفياً وعرضها في اطار كلامي ، فقد كان ممن استدل بها ابواسحاق للزجاج المتوفى ٣١١ هـ (٢) وابو بكر بن السراج المتوفى ٣١٦ هـ (٣) وابو القاسم الزجاجي المتوفى ٣٣٧ هـ . وكلهم من علماء القرن الرابع او من ادركه ، وهو - اعني القرن الرابع - معروف بغلبة المنهج الكلامي على

(١) مدرسة الكوفة ص ٦٩

(٢) و (٣) يراجع الزجاجي ص ٥٨ و ٥٩

دراساته وأبحاثه (١).

والى هنا اود ان انهى حديثي عن رأي البصريين وادلتهم ومناقشتها
بذكر شيء مما وجه من نقد الى رأي البصريين من قبل بعض العلماء
المحدثين :

قال الامير الشهابي : « ولئن قال البصريون : ان اصل المشتقات
المصدر ، فن الواضح ان العرب لم تقتصر على الاشقاق من اسماء المعاني ،
بل اشتقت ايضاً من اسماء الاعيان الواناً من المشتقات .. فمن الفلاس - مثلاً -
قالوا افلس الرجل وفلسه القاضي ، ومن الذهب اذهب الشيء وذهب به ،
اي طلاه بالذهب ، ومن الفضة فضضه ، ومن البحر ابحر ، اي ركب
البحر ، ومن الثلج ثلجتنا السماء وأثلجتنا ، والثلج بائع الثلج ، والمثلجة
موضعه الخ . واشتقوا ايضاً من اسماء الاعيان المعربة فقالوا هندس ودرهم
والجم وفهرس ، وغير ذلك كثير » (٢)

وقال استاذنا الدكتور مصطفى جواد : « وهو - يعني مذهب البصريين -
مذهب مناف لطبيعة اللغات ، فاللغات سارت في اطوارها من الاشارة الى
العبارة ، ومن التجسيد الى التجريد - اي من الماديات الى المعنويات - فكيف
يكون المصدر اصل المشتقات وهو من التجريد ؟ وهو اسم للفعل فكيف
يكون الاسم سابقاً في الوجود لسماه ؟ ويعمل في الاعراب عمل فعله ولو
كان الامر بالعكس لعمل الفعل كعمله وصار تابعاً له ، ثم ان البصريين
يعترفون باشتقاقه من الفعل غير الثلاثي فلم يبق لهم الا الثلاثي وقد قدمنا

(٣) يراجع الدكتور ابراهيم السامرائي ص ٢٧ ع ٩ مجلة كلية الآداب (جامعة

بغداد) .

(٤) المصطلحات العلمية ص ١٢ .

استحالة أن يكون اصلاً للاشتقاق ، فنأمل الفعل (وجد) فصدره للمطلوب (وجود) وللضالة ونحوها (وجدان) وللغضب (موجدة) و (وجدان) ايضاً ، وللحزن (وجد) وفي الغنى (وجد) و (جدة) ولاخذ الحديث واللغة من الكتب (الوجداء) ، فن اي هذه المصادر السبعة اشترق الفعل (وجد) وكيف يكون مشتركاً وهو فرع على زعم البصريين « (١) ويذهب الدكتور ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية) : الى ان اصل الاشتقاق في اللغات السامية هو الفعل ، فاعتبار المصدر اصلاً للاشتقاق في اللغة العربية كما يذهب اليه البصريون - يجيء « مخالفاً لاصله في جميع اخواتها الساميات » :

ويذهب ايضاً الى ان البصريين في رأيهم هذا قد تأثروا « بالفرنس الذين درسوا النحو العربي بعقليتهم الآرية » لان الاصل عند الآريين هو الاسم (٥) .

وقبل ان انتقل الى استعراض ادلة الكوفيين اود ان اشير - هنا - الى ما اشار اليه السيوطي في المزهرة (٢) من ذهب الاخفش - وهو من البصريين - الى عدم نضه على ابها - الاسم او الفعل - اسبق في الوضع قال : « قال - يعني الاخفش - : واما اي الاجناس الثلاثة - الاسم والفعل والحرف - وضع قبل فلا يدري ذلك ، ويحتمل في كل من الثلاثة أنه وضع قبل ، وبه صرح ابو علي » .

وقول الاخفش هذا صريح في عدم ذهابه بقول جازم الى اولية

(١) المباحث اللغوية ص ١٣ و ١٤ .

(*) يراجع الدكتور مهدي الخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه ص ١٠٥

(٢) ج ١ ص ٥٦ .

المصدر وانه اصل الاشتقاق وفي ضوءه : يكون تعميم القول بان المصدر اصل المشتقات الى جميع البصريين فيه شيء من التسامح :

ادلة الكوفيين

واستدل الكوفيون على ان الفعل هو مصدر الاشتقاق بوجوه ايضاً:
١ - اعتلال المصدر تبعاً لاعتلال الفعل ، وصحته تبعاً لصحته فيقال :
قام قياماً ، فيعمل القيام لاعتلال قام ، ويقال قاوم قواماً فيصح المصدر
لصحة الفعل :

والذي يبدو لي ان هذا الاستدلال لاينهض باثبات ما ادعوه وذلك
لان تبعية المصادر للافعال في الاعتلال - في حدود ما مثلوا به - لا تعدو
كونها افتراضاً محضاً ، وذلك لاننا كما نفترض ان المصادر تابعة للافعال
في الاعتلال والصحة لاننا شاهدنا الاعلال وعدمه موجودين في كل منها
نستطيع ان نفترض العكس وهو ان الافعال تابعة للمصادر في ذلك :
يضاف اليه ان المسألة لم تأت نتيجة استقراء تام لأمثلة الافعال
والمصادر ، فقد وجد في المصادر ما لا يعتل لاعتلال فعله امثال : وعد
يعد وعداً ، ووزن يزن وزناً ، وقام يقوم قومة ، وكال يكيل كيلاً ، ومال
يميل ميلاً :

٢ - استعمال المصدر مؤكداً لفعله كقولنا : خرج خروجاً : والتأكيد
تابع للمؤكد .

ورد بان هذا الاستعمال ناشيء عن وحدة مدلولها اذ معنى (خرج) ومعنى
(خروج) واحد . ولذا اجمعوا على صحة استعمال المصدر متقدماً على الفعل كقولنا :

خروجاً خرج زيد ، فلو كان المصدر فرعاً على الفعل لما صح ان يتقدم عليه :
والظاهر من الدليل ورده ان المسألة - هنا - مسألة استعمال لفظين
بمعنى واحد بغية التأكيد ، وفي مثله لانقوى على استنتاج ايها الفرع وايها
الاصل :

٣ - « ان الفعل يعمل في المصدر ، ولا شك ان رتبة العامل قبل رتبة

المعمول » :

وبيتني هذا الدليل - فيما افهمه منه - على ان العامل علة والمعمول
معلول وقد ثبت في الفلسفة ان العلة اسبق رتبة من المعلول ليصح انبثاق
وجوده عنها ، والاستدلال بهذا اللون من الادلة يحتم فيه مسبقاً ثبوت
العلية بين الطرفين واقعاً لاعتباراً ، والتزام النجاة المستدلين - هنا - بنظرية
العامل التي تقوم على اساس من مبدأ العلية الفلسفي جعلهم يقيسون الآثار
للنحوية الاعتبارية ، والتي تهود الى عالم الاستعمال اللفظي السذي لا يدري
مأخذه الحقيقي ، يقيسونها على الحقائق الكونية الثابتة وهو قياس مع الفارق ؛
وينقض عليهم ايضاً برفع الفعل للفاعل مع ان رتبة الفاعل في الوجود
متقدمة على رتبة الفعل ، لان الفعل لا يصدر الا عن فاعل كما هو واضح
فلماذا لا يعد الفعل معمولا والفاعل عاملاً ؟

٤ - ان تصور معنى المصدر متوقف على ان يكون هناك فعل ، ومنه

يعلم تقدم الفعل على المصدر .

اشرت فيما سبق من مناقشة لبعض ادلة البصريين ان الفعل والمصدر
معناهما واحد ، فافتراض سبق احدهما على الآخر لا معنى له لان حدوث
الفعل - في واقعه - حدوث للمصدر ، وكذلك حدوث المصدر هو حدوث
للفعل .

هذه خلاصة ادلة الكوفيين على ان الفعل مصدر الاشتقاق ، وهي
لا تختلف عن ادلة البصريين في تأثر الكوفيين بالمنهج الكلامي . وربما كان
للجور العلمي العام الذى سيطر على دراسات القرن الرابع - كما اسلفت -
اثر في ذلك ، فقد كان بعض هذه الادلة من استخراج أبى بكر ابن
الانبارى المتوفى ٣٢٧ هـ (١) .

وكذلك ربما كان في صياغتها اثر من ذلك ، وبخاصة انها وجدت
في كتب البصريين او المتأثرين بالمدرسة البصرية امثال كتب الزجاج وأبى
البركات ابن الانبارى ، فكان لاسلوبها في عرضها باقلامها ما يقرب ذلك .
ومن الاسانذة المحدثين من يقرب تصويب رأى الكوفيين ، امثال
الدكتور مصطفى جواد فانه يرى ان مذهب الكوفيين اقرب الى ماتبنته
المدرسة اللغوية الحديثة - من ان المادة (اسماء الاعيان) هي مبدأ الاشتقاق
وذلك لان « الفعل يجري مجرى المادة لكونه مشهوداً وهو سابق للمصدر
واظهر منه للشهادة والاحساس ، فلا يكون (سير) الا بعد ان يكون الفعل
(سار) وهو مشهود ومحسوس به ، والسير اسم له ودليل عليه » (٢)
ويشير الدكتور مهدي الخزومي الى ما يقرب رأى الكوفيين الى ما اخذ
به المحدثون من باحثين مقارنين بين اللغات السامية ، يقول : « ان كون
الفعل هو الاصل في الاشتقاق هو ما كان عليه اكثر المحدثين ، مستأنسين
بنتائج الدرس اللغوى (المقارن) وربما تيسر لهم الوقوف عليه من معرفة
بالفصائل اللغوية المختلفة » :

« قال الدكتور ولفنسون في معرض الحديث عما تتميز به اللغات السامية

(١) الايضاح ص ٦٠

(٢) المباحث اللغوية ص ١٥ :

من اللغات الهندية الاوربية: «ان اغلب الكلمات يرجع اشتقاقه الى اصل ذي ثلاثة احرف (لبعضها اصل ذو حرف) ، وهذا الاصل فعل ، يضاف الى اوله او آخره حرف او اكثر ، فتتكون من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدل على معان مختلفة » (١)

وهنا حيث شارفت النهاية من استعراض ادلة كل من البصريين والكوفيين لانقل مايسلطه بعض العلماء المحدثين من اضواء عليها تكشف عن بعدها من طبيعة المناهج اللغوية وواقع اللغة :

يقول استاذنا الدكتور ابراهيم السامرائي : « ان سبيل الاحتجاج لدى البصريين والكوفيين لا يمكن أن يؤدي الى النتيجة التي اصبحت رأى كل من الفوريين في مسألة تاريخية كان ينبغي ان تبحث على غير هذا النحو من الصيغة القائمة على المنطق » :

«والذي يبدو لنا ان هذه المسألة لدى البصريين والكوفيين لا يمكن أن تكون مسألة خلاف ، وذلك لأن المصدر والفعل مادة واحدة ، هي المادة الفعلية التي لا بد أن تبحث بالقياس الى المنقطع للاسمية » :

«وقد رأينا ان المصدر يقتضي درجه في مادة الفعل وذلك لتوفر الاصول الأولى فيها ، فكلاهما حدث وكلاهما مقترن بزمان ما : : : .» :

« أما الاسم الذي نقصده والذي يجب أن يكون مادة البحث في هذا الموضوع فهو غير الحدث ويندرج في هذا أسماء الذات مما هو داخل في أسماء الأعيان وما هو مرتبط بالطبيعة الحسية » :

«والاستقراء يدلنا على ان هذه الأسماء قد أمدت العربية بالمواد

(١) في النحو العربي ص ١٠٤ و ١٠٥

الاشتقاقية مثل الأفعال» (١) .

ولعل استاذنا السامرائي - في حدود ما اطلعت عليه - أول من أشار الى ان الاسم الذي ينبغي أن يقع طرفاً للخلاف في المسألة ليس هو المصدر لأنه هو والفعل في معنى واحد ، وإنما هو اسم للذات .
وهي التفاتة مهمة منه تعود بالمسألة الى واقع علمي ينهي بالباحثين الى نتائج علمية ذات فائدة .

(الدراسات الاصولية)

لم يعن اللغويون والنحويون بدراسات علماء أصول الفقه حول المسائل اللغوية التي بحثوها في مقدمات كتبهم الاصولية - في حدود ماوقفت عليه من دراسات نحوية ولغوية - إلا ما استعرضه السيوطي في الزهر : والرضي في شرح الكافية من آراء وأدلة بعض الأصوليين وفي بعض المسائل .
وربما عاد ذلك الى ما بين منهجي الجماعتين من بعد حيث اعتمد الاصوليون المنهج العقلي خالصاً دون أن يطعموه بشيء من السماع والنقل كما صنع علماء العربية الأقدمون من بصريين وكوفيين وغيرهم :
وفي عقيدتي : ان محاولة التلاقح والمقارنة بين الدراسات الاصولية والدراسات اللغوية تنهي الى نتائج قد تكون لها أهميتها في ايضاح بعض النقاط والكشف عن بعض الوجوه في مسائل اللغة :
ولأجله رأيت من الراجح ان أستعرض آراء علماء الأصول في مسألتنا هذه ولو بشيء من الاجاز :

(١) الفعل زمانه وأبنيته ص ٥٢ :

تنحصر آراء الأصوليين في المسألة في الأقوال الآتية :

١ - ان مبدأ الاشتقاق هو المصدر : وهو رأي المتقدمين منهم (١) .
ولعله اختيار لمذهب البصريين - الآنف الذكر - وقد يكون هذا الاختيار
لأن البصريين - كما أسلفت - يلتقون والأصوليين في أخذ كل منهما بالمنهج
العقلية الفلسفية في التفكير العلمي :

واستدلوا على ذلك بعين ما استدل به البصريون من وجود معنى المصدر
وهو (الحدث) في جميع المشتقات مع الزيادة :
وقد مرت الإشارة الى مناقشته هناك :

ورده الأصوليون المحدثون بما خلاصته : ان المصدر له هيئة مخصوصة
فهو لذلك يباين بقية المشتقات فلا يمكن عروض هيئاتها عليه ، إذ لا يعقل
عروض الهيئة على الهيئة :

٢ - ان مبدأ الاشتقاق هو اسم المصدر . . وهو رأي المتأخرين
منهم (٢) :

وذكروا في سبب تطور وجهة النظر الاصولية في المسألة من المصدر
الى اسمه : ان ذلك نشأ من نظرتهم الى الفرق بين المصدر واسمه ، تلك
التي قامت على اساس فلسفي بحث ، وهي : ان المصدر ماهية (بشرط
شئ) لأنه يلاحظ فيه الانتساب ، ويريدون بالانتساب اضافته الى فاعله
او مفعوله ، وان اسم المصدر ماهية (بشرط لا) لأنه لا يلاحظ فيه الانتساب
الذي قيد به المصدر ، فهو - اعني اسم المصدر - اقرب في طبيعته لان
يكون مصدراً للاشتقاق ،

(١) فوائد الاصول ج ١ ص ٤٨ :

(٢) م . ن :

وقد نوقش بما ملخصه : ان المصدر بما انه مأخوذ (بشرط لا) لا يصلح ان يكون مبدأ للاشتقاق ، لانه يكون حينئذ قد وضع للحدث غير القابل للانتساب لانه ملاحظ بشرط عدم الانتساب ، وجميع المشتقات ملحوظة منتسبة الى غيرها وهو خلف الفرض .

٣ - ان مبدأ الاشتقاق هو المادة :- وهو رأي مدرسة النجف الاصولية الحديثة ، ويريدون بالمادة - هنا - الحروف التي تتألف منها المشتقات من دون ملاحظة وضع الهيئة والدلالة على النسبة كإداة (ك.ت.ب) - مثلا - والهيئة التي يشار بها الى المادة انما هي « مجرد حفظ المادة ليسهل التعبير عنها » (١)

وانتهاء الاصوليين الى هذا الرأي الاخير انما هو ليسلم قولهم مما اورد على القولين السابقين من اشكالات اشترت الى بعضها ، فيما تقدم :
غير ان المشكلة - فيما اعتقد - لانزال قائمة ، لانها مسألة تاريخية - في واقعها - وليست مسألة عقلية تخضع للتصور العقلي والقواعد المنطقية ، فنحن متى حاولنا التماس شاهد واحد من تاريخ المسألة في لغة العرب ينهض باثبات ذلك فاننا لانستطيع ،

لعم : قد يتصور هذا في امثال المجامع اللغوية بعد قيام علم اللغة ووجود اصوله وقوانينه فاننا نقوى ان لذهب الى أن الباحثين من الجمهوريين يقتدرون على الرجوع الى المادة الاصلية في المعجم ويشتقون منها ضمن اطار الخطوط العامة للاشتقاق .

اما العامة من ابناء المجتمع - وهم مصدر اللغة وقائلوها - لانقدر على القول بصدور ذلك عنهم ، وبخاصة وان المدرسة الاصولية الحديثة - المشار

(١) المصدر السابق ص ٤٩ .

اليها - ذاتها تذهب الى ان اللغة جاءت وليدة الحاجة الى التفاهم ، اي انها ظاهرة اجتماعية لظاهرة علمية ، ومن اوليات خصائص الظاهرة الاجتماعية العموم والتلقائية - كما هو معروف في علم الاجتماع .
واخيراً :

الجو الذي يسيطر على ابحاث ودراسات الاصوليين هو الطابع الفلسفي الخالص ، وهو بطبيعته بعيد عن واقع اللغة ذلك الواقع الذي يفرض علينا ان نوجد له علماً وصفيماً يقف على ظواهره كما هي ويعرضها كما هي ايضاً ، لاعلمها معيارياً بغل و يحلل على اساس من المنهج الفلسفي .

(الدراسات الحديثة)

انتهى آخر تطور للمسألة على ايدي اللغويين المحدثين الذين افادوا من مناهج البحث الحديث في دراسة اللغات ، دراسة مقارنة وتاريخية ، وكان الرأي الذي انتهوا اليه - كما أبحث من قبل - هو : ان اسماء الالعيان او المعاني الحسية هي اصل الاشتقاق :

وقد ساعدتهم على الانتهاء الى هذا الرأي وتبليغه طريقة الاستقراء والاستنتاج :

اما في ضوء الطريقة الاولى فقد اثبتت الدراسات في الاجتماعية والدراسات الآثرية ان الانسان في حياته الاولى كان يعيش حالماً من البساطة لا يكلفه اكثر من وضع الالفاظ للدلالة على ما تتطلب حياته البسيطة هذه ، للتفاهم حول حاجاته الاجتماعية بغية توفير مستلزمات العيش والحفاظة على حياله ، وما حاجاته الاجتماعية آنذاك الا تلك المعاني المحسوس بها من أعضاء جسمه أو من شئون الغذاء والكساء والمأوى وما بوضع لها من كلمات هي فما

يصطلح عليه اسماء ذوات ثم أخذت تتطور لغته بعدها بتطور وضعياته الاجتماعية واحواله المعيشية وتتطور تفكيره العقلي وسعة آفاق مداركه لما حوله من اشياء في هذا الكون وفي هذه الحياة ، فاخذ يشتق من معانيه الحسية للمعنوية التي تلتقي واياها :

اذن فـ « الاستقراء يدلنا على ان هذه الاسماء قد امدت العربية بالمواد الاشتقاقية مثل الافعال .

فاذا عرضنا لاعضاء جسم الانسان بصورة عامة عرفنا انها كانت مادة اصلية لكثير من الالفاظ ومن هنا ننتقل من الحسي الى المعنوي كما ننتقل من الحقيقة الى الخجاز :

والنظر في المعجم العربي في اى من هذه المواد نحو (رأس) و (سن) و (انف) و (عظم) و (فم) و (اذن) و (عين) و (صدر) و (ظهر) و (ضلع) و (عضد) و (ساعد) و (بطن) و (يد) و (رجل) ونحو ذلك معين للباحث المستقري على ان يتتبع انتقال هذه الالفاظ الى اشياء اخرى تؤلف في مجموعها مواد اشتقاقية من ضمنها الافعال « (١)

وفي ضوء الطريقة الثانية استنتجوا من كثير من الملاحظات لألفاظ تستعمل لمعاني حسية واخرى معنوية الى انها وضعت في الاصل للمعنى المحسوس به ثم استعملت في الآخر المعنوي كالفصل مثلا فانه يدل على امر حسي وهو القطع والابانة ويدل على امر معنوي وهو حسم الخصومة بالحكم . ومثل القطع الذى يعنى الابانة وهو دلالة حسية ويعني الجزم وهي دلالة معنوية وذلك « لان المحسوسات اول ماتستلقت انتباه الانسان وهي سابقة في ذهنه

(١) الفعل للسامرائي ص ٥٢ - ٥٣ :

على المعنويات لانه في ابسط احوال عيشه لم يكن في احتياج الا للمعاني
الحسية ففي اول استعماله « قطع » لم يكن يريد بها الا القطع الحسي لكنه
بعد ان ارتقى في الحضارة وارتقت تصوراته حدثت له معان جديدة بينها
وبين القطع مشابهة ذهنية كقولنا « قطع في الامر » اى جزم ... ويؤيد
ذلك حالة اللغات الدنيا فانها نقل فيها الدلالة المعنوية كلها انحطت الى ان
تصل الى ما يكاد يخلو منها بالكلية « (١)

من ذلك الاستقراء وهذا الاستنتاج ذهبوا الى ان اسماء الاعيان هي
مبادئ الاشتقاق في اللغة العربية شأنها في ذلك شأن اية لغة اخرى تقطع
مراحل نموها من النشوء الى النضج ، فتبدأ دورها الاول في حياة بساطتها
الاولى حيث لا تكلف انسانها باكثر من من اسماء ماحوله مما يحتاجه في
معيشته الضرورية :

ومن هنا كان الاسم اسبق من الفعل ولكنسه لابعنى المصدر وانما
اسم الذات - كما ألححت اليه -

يقول الدكتور مصطفى جواد : « وللمادة وما جرى مجراها من
العراقة في أصالة الاشتقاق ما يجعلنا نعد جملة من الاوصاف اصولا لافعالها
ونخرجها من حظيرة القدم الذى اتسم به الفعل ، فالاسود سابق لفعله (سود)
والابيض متقدم على فعله « بيض » والاعوج اقدم من فعله (عوج)
وهذا مشهود في طبيعة الوجود لا يحتاج الى اثبات ابدأ ، ومن دلائله
خيرتهم في اشتقاق فعله فقوم ارادوا الثلاثي فقالوا « سود وبيض وعوج »
وقوم ارادوا الحفاظ على الاصول فقال « اسود » من اسود و « ابيض » من ابيض

(١) الفلسفة اللغوية لزبدان ص ١٠٩

و « اعوجج » من اعوج لثلا يتبع الفعل عن اصله فيسبتهم « (١) »
وقد اقر مجمع اللغة العربية بمصر في ص ٣٦ ج ١ من مجلته « الاشتقاق
من اسماء الاعيان » (٢)

بقي علي قبل ان أنهي البحث ان اشير الى الرأي الآخر من آراء
المدرسة اللغوية الحديثة وهو : ان مبدأ الاشتقاق كل من اسماء الاعيان
واسماء المعاني (٣)

والذى يبدو لي وفي ضوء ما عرضته من دليل الرأي الاول للمدرسة
اللغوية الحديثة ان عد اسماء المعاني مبدأ اشتقاق حتى في العهد الاول للغة
اعني عهد ولادتها ونشوءها لا يتمشى وطبيعة الانسان في حياته الاجتماعية
البدائية حيث تسودها البساطة . نعم يتأتى الاشتقاق من اسماء المعاني في العهود
المتأخرة للغة ، عهود رقيها ونضجها .
خاتمة المطاف :

وبعد هذا التطواف حول هذه المسألة المهمة من مسائل اللغة العربية
اقف عند النهاية وهي : ان الرأي الذى يتمشى وطبيعة اللغة هو رأى
المدرسة اللغوية الحديثة القائل : ان مبدأ الاشتقاق هو اسم المادة :

عبد الهادى الفضلي

كلية الفقه



(١) المباحث اللغوية ص ١٥

(٢) المباحث اللغوية ص ١٤

(٣) المصطلحات العلمية للشهابي ص ١٢

مراجع البحث

- ١ - اسرار العربية ، ابو البركات بن الانباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار (دمشق : مطبعة التزقي ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م) .
- ٢ - الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، ابو البركات ابن الانباري (٥١٢ - ٥٧٧) ، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، (القاهرة : مطبعة الاستقامة ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م) الطبعة الاولى
- ٣ - الايضاح في علل النحو ، ابو القاسم الزجاجي - ٣٣٧ هـ ، تحقيق مازن المبارك ، (القاهرة : مطبعة المدني ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م) .
- ٤ - الفعل زمانه وابنيته ، الدكتور ابراهيم السامرائي ، (بغداد : مطبعة العاني ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م) .
- ٥ - الفلسفة اللغوية والالفاظ العربية ، جرجي زيدان (القاهرة : مطبعة الهلال ١٩٢٣) الطبعة الثالثة :
- ٦ - فوائد الاصول ، محمد علي الكاظمي ، (. . . : المطبعة العلمية ١٣٦٨ هـ) :

- ٧ - في النحو العربي : نقد وتوجيه ، الدكتور مهدي الخزومي (لبنان :
المطبعة العصرية - صيدا ١٩٦٤) الطبعة الاولى .
- ٨ - كتاب سيويه ، (بولاق ١٣١٦ هـ) الطبعة الاولى .
- ٩ - المباحث اللغوية في العراق ، الدكتور مصطفى جواد (القاهرة :
معهد الدراسات العربية العالية - جامعة الدول العربية ١٩٥٥) .
- ١٠ - مدرسة الكوفة ، الدكتور مهدي الخزومي (بغداد : مطبعة
دار المعرفة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م) .
- ١١ - المزهري في علوم اللغة وانواعها ، جلال الدين السيوطي ، شرح
وتغليق محمد احمد جاد والمولى بك : محمد ابو الفضل ابراهيم - علي محمد
الهجاوي (القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ...) الطبعة الاولى
- ١٢ المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث ، الامير
مصطفى الشهابي (القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية - جامعة الدول
العربية ١٩٥٥) .
- ١٣ - ابو سعيد السيرافي وكتاب سيويه ، الدكتور ابراهيم السامرائي
(مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد ، العدد التاسع ١٩٦٦) .
- ١٤ - وسائل النهوض بالعربية ، الدكتور مصطفى جواد (مجلة
الاستاذ - جامعة بغداد ، المجلد السابع ١٦٥٩) .